

## كتاب المضاربة

يحتاج إلى معرفة : تفسير المضاربة ، والألفاظ التي بها تتعقد المضاربة ، وإلى بيان شروط صحتها والشروط المفسدة ، وإلى بيان أحكامها .

### وأما تفسير المضاربة

فهو دفع المال إلى غيره ، ليتصرف فيه ، ويكون الربح بينهما على ما شرطا : فيكون الربح لرب المال بسبب ماله لأنه نماء ماله ، وللمضارب باعتبار عمله الذي هو سبب وجود الربح .

### وأما ألفاظ المضاربة

فأن يقول : « دفعت هذا المال إليك مضاربة ، أو مقارضة ، أو معاملة » أو : « خذ هذا المال واعمل فيه على أن ما رزق الله من شيء فهو بيننا نصفان أو على أن لك رבעه أو خمسه أو عشره » ولم يزد على هذا - فهو مضاربة .

ثم هي نوعان : مطلقة وخاصة .

أما المطلقة - فإن يدفع المال إلى رجل ويقول « دفعت هذا المال إليك مضاربة ، على أن الربح بيننا نصفان » .

وأما الخاصة - فإن يدفع إليه ألف درهم مضاربة على أن يعمل بها في

الكوفة أو أن يعمل بها في البز أو الخز ، أو قال : « خذ هذا المال مضاربة بالنصف على أن تشتري به الطعام » - ونحو ذلك .

### وأما شرائط صحتها

فمنها - أن يكون رأس المال من الأثمان المطلقة ، فكل ما يصلح رأس مال الشركة ويصح به عقد الشركة ، تصح به المضاربة ، وإلا فلا ، وقد ذكرنا هذا في كتاب الشركة .

وأما المضاربة برأس مال الدين فهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون الدين لرب المال على رجل فيقول له : « اعمل بديني الذي في ذمتك مضاربة بالنصف » - فإن اشترى بها وباع ، فجميع ما اشترى وباع يملكه وله ربحه وعليه وضيعته ، والدين في ذمته بحاله عند أبي حنيفة ، بناء على أصله ، فيمن وكل رجلا ليشتري بالدين الذي في ذمته ، لم يجوز. وعلى أصلهما : يجوز هذا التوكيل ويبرأ من الدين ، فيكون ما اشترى وباع لرب المال : له ربحه وعليه وضيعته ، والمضاربة فاسدة ، لأن الشراء وقع للموكل ، فيكون مضاربة بالعروض .

وأما إذا قال له : « اقض مالي على فلان من الدين واعمل به مضاربة » : فقد جاز ، لأنه أضاف المضاربة إلى المقبوض الذي هو أمانه في يده .

ومن شرط صحتها - أن يكون الربح جزءاً مشاعاً من الجملة .

أما إذا عين بأن قال : « على أن لك من الربح مائة درهم أو نحوها » - فلا يصح ، لاحتمال أن الربح لا يكون إلا هذا القدر ، فلا يحصل الربح لرب المال .

وكذا الوصي - لو دفع مال الصبي مضاربة ، وشرط عمل الصغير : فالمضاربة فاسدة لبقاء يد المالك على المال .

ومنها - انقطاع يد رب المال عن رأس المال : شرط صحتها - حتى قالوا في المضارب إذا دفع المال لى رب المال مضاربة بالثلث ، فالمضاربة الثانية فاسدة .

ومنها - إعلام قدر الربح ، لأن الربح هو المقصود ، فجهالته توجب فساد العقد .

فكل شرط يؤدي إلى جهالة الربح : يفسد المضاربة .

وإن كان لا يؤدي إلى جهالة الربح : يبطل الشرط ، ويصح العقد - مثل أن يشترط أن تكون الوضعية ، على المضارب أو عليهما: فالشرط يبطل ، ويبقى العقد صحيحا ، والوضعية في مال المضاربة ، وكذا لو دفع ألفا مضاربة ، على أن الربح بينهما نصفان وعلى أن يدفع إليه رب المال أرضه ليزرعها سنة ، أو على أن يسكنه داره سنة : فالشرط باطل ، والمضاربة جائزة .

وأما الأحكام - فنقول :

المضاربة تشتمل على أحكام مختلفة :

إذا دفع المال إلى المضارب : فهو أمانة في يده ، في حكم الوديعة ، لأنه قبضه بأمر المالك لا على طريق البدل والوثيقة .

فإذا اشترى به : فهو وكالة ، لأنه تصرف في مال الغير بإذنه .

فإذا ربح : صار شركة لأنه ملك جزءاً من المال بشرط العمل ، والباقي ثناء مال المالك ، فهو له ، فكان مشتركا بينهما .

فإذا فسدت المضاربة ، بوجه من الوجوه : صارت إجارة ، لأن الواجب فيها أجر المثل ، وذلك يجب في الإجازات .

فإن خالف المضارب : صار غاصبا ، والمال مضمون عليه ، لأنه

تعدى في ملك غيره .

ثم من حكم المضاربة المطلقة العامة أن يتصرف المضارب في مال المضاربة ما بدا له من أنواع التجارات ، وله أن يدفع بضاعة<sup>(١)</sup> ووديعة ، ويستأجر الأجير والدواب والبيوت ، وأن يبيعه بالنقد والنسيئة ، ويوكل وكيلا في الشراء والبيع ، وله أن يرهن ويرهن في المضاربة ، وله أن يسافر بالمال في الطريق الذي يسافر فيه التجار .

وليس له أن يقرض وأن يستدين على المضاربة ، وإن يأخذ سُفْتَجَةً<sup>(٢)</sup> ، حتى يأمره بذلك ، وليس له أن يدفع المال إلى غيره مضاربة ، وأن يشارك به ، وأن يخلطه ، بماله ولا بمال غيره - في قولهم جميعا .

وفي الرواية المشهورة : له أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة ، لأنه عادة التجار .

وأما المضاربة الخاصة - فهي ، فيما ذكرنا من الأحكام ، مثل المضاربة العامة ، وإنما تفارقها في قدر الخصوص ، وهو أن يتقيد بالمصر الذي قيده بها ، بأن دفع المال مضاربة ليعمل بها في الكوفة ، فليس له أن يخرج المال من الكوفة بنفسه ، ولا يعطيها أيضا بضاعة لمن يخرج بها عن الكوفة ، فإن أخرجها من الكوفة ضمن ، فإن اشترى بها وباع فما اشترى فهو لنفسه وإن لم يشتر بها شيئا حتى يردده إلى الكوفة برىء من الضمان ورجع المال مضاربة على حالها ، كالمودع إذ خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق .

(١) الإبضاع استعمال شخص في المال بغير عوض أي أن يدفع المال لشخص ليتجر به لصاحب المال ويكون كل الربح لصاحب المال فيكون المستبضع وكيلاً متبرعاً .

(٢) السفاتج جمع سفتجة بضم السين وفتح التاء : فارسي معرب - أصله سفته : يقال للشيء المحكم - وسمي هذا القرض به لإحكام أمره . وصورتها أن يدفع إلى تاجر مالا قرضاً ليدفعه إلى صديقه . وقيل : هو أن يقرض انساناً مالا ليقضيه المستقرض في بلد يريده المقرض وإنما يدفعه على سبيل القرض لا على سبيل الأمانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق ، وهو نوع نفع استفيد بالقرض . وقد هي رسول الله ﷺ عن قرض جر نفعاً . وقيل : هذا إذا كانت المنفعة مشروطة ، وأما إذا لم تكن فلا بأس بذلك .

ولو دفع إليه على أن يعمل في سوق الكوفة فعمل بالكوفة في غير سوقها ، فهو جائز على المضاربة ، استحسانا - لأنه لا يفيد غالبا .

ولو قال له : « لا تعمل إلا في سوق الكوفة » - فعمل في غير السوق ، فباع واشترى ، فهو ضامن ، لأن هذا حجر ، والأول تخصيص ، وإنما يصح التخصيص إذا كان مفيداً ، والحجر عن التصرف في ملك نفسه جائز ، ولا يصح التصرف بدون إذنه .

ثم في المضاربة المطلقة إذا نهى رب المال أن يخرج المال من المصر الذي اشتراه منه وعلم بالنهي ، فليس له أن يخرج ، وحاصل هذا أن في المضاربة المطلقة إن خصصها رب المال بعد العقد :

فإن كان رأس المال بحاله أو اشترى به متاعاً ثم باعه وقبض ثمنه دراهم ودنانير : فإن تخصيصه جائز ، كما لو خصص المضاربة في الابتداء ، لانه يملك التخصيص إذا كان فيه فائدة .

أما إذا كان مال المضاربة عروضاً : فليس يصح نهي رب المال حتى يصير نقداً ، وذلك نحو أن يقول : « لا تبع بالنسيئة » ، لأن المضاربة تمت بالشراء ، ولو أراد العزل عن البيع ، لم يصح عزله ، فكذلك عن صفته .

ومنها - أن المضارب ليس له أن ينفق من مال المضاربة ما دام في مصره ، وإذا سافر أنفق من مال المضاربة لنفقته ، وكسوته ، ومركوبه ، وعلف دوابه ، ونفقة أجيره ، ومؤنته وما لا بد في السفر منه عادة إلا مؤونة الحجامة والخضاب والنورة<sup>(١)</sup> : فهو من ماله .

وروى الحسن أن كل ما يثبت فيه نفقة الإنسان ، كان فيه الدواء والحجامة ، في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وكذلك الدهن ، وقال محمد : الدهن في ماله .

(١) النورة حجر الكلس ثم غلبت على أخلاط تضاف الى الكلس من زرنخ وغيره وتستعمل لإزالة الشعر .

ولو أقام في مصر من الأمصار ، للبيع والشراء ، ونوى الإقامة خمسة عشر يوما - فنفقته من مال المضاربة ، ما لم يتخذ من المصر دارا للتوطين .

ثم إذا دخل مصره فما فضل من نفقته وكسوته يرده إلى مال المضاربة .

ثم مقدار النفقة التي أنفق يحتسب كله من الربح إن كان ربح ، وإن لم يكن فهو من رأس المال .

وما أنفق من ماله ، فيما له أن ينفقه من مال المضاربة ، على نفسه : فهو دين في المضاربة ، كالوصي إذا أنفق على الصغير ، من مال نفسه ، لأن تدبير ذلك مفوض إليه .

ومنها - أن قسمة الربح قبل قبض رأس المال لا تصح ، حتى انهما لو اقتسما الربح ، ورأس المال في يد المضارب ، فهلك : فما أخذ رب المال من الربح يكون محسوبا من رأس المال ، ويرجع على المضارب فيما قبضه حتى يتم رأس المال ، فإن فضل فهو ربح بينهما .

ولو هلك رأس المال في يد المضارب ، قبل أن يشتري به شيئا ، يهلك أمانة ، وتفسخ المضاربة ، لأن المال يتعين في المضاربة .

والقول في المضاربة الصحيحة قول المضارب ، وفي الفاسدة قول رب المال .

فأما إذا اشترى بالمال رقيقا ، فهلك الرقيق ، فهو على المضاربة .

ولو كان رأس المال ألفا ، فاشترى به شيئا ، فهلك الألف ، قبل التسليم - فإنه يرجع هو بالألف على رب المال ثانيا وثالثا ورابعا ، وذلك كله رأس المال ، لأن المضاربة قد تمت .

ولو مات المضارب ، يفسخ عقد المضاربة ، لعجزه عن العمل به ،

فصار كما لو عزلته ، إلا أن في العزل لا بد من العلم وفي الموت يفسخ وإن لم يعلم ، لأنه فسخ حكمي .

وكذلك إذا مات رب المال : يفسخ ، سواء علم المضارب بموته أولا ، لأنه فسخ حكمي .

وهذا إذا كان المال نقدا ، فأما إذا كان المال عروضا : فإن بيع المضارب جائز ، حتى يصير نقدا فيؤدي رأس المال ، ولا ينزل بالعزل صريحا - وكذلك بالموت .

ثم المضاربة متى فسدت ، وقد ربح فيها ، فالربح لرب المال ، وللمضارب أجر المثل ، لأن استحقاق رب المال الربح لكونه ثماء ماله ، والمضارب إنما يستحق بالشرط ، وقد فسد العقد ، لكن عمل له بحكم عقد فاسد ، فيلزمه أجر المثل .

وكذا إذا لم يربح لأنه استعمله مدة في عمله فكان عليه أجر العمل .

وفي المضاربة الصحيحة ، إن لم يكن ربح ، فلا شيء للمضارب ، لأنه عامل لنفسه ، فلا يستحق الأجر - والله أعلم .